

## اقتصاد

وزير الاقتصاد السابق يصحح لـ«الفاينانشال تايمز»  
المصارف العالمية تمنعت عن  
تمويل صفقات الدواء والغذاء لسورية

المحرر الاقتصادي

المستثناة، وذلك خوفاً من الغرامات والجزاءات، ففلقت تلك البنوك منطقة حماية لنفسها في سورية، من خلال إجراءاتها. الأمر الذي اقتضى التعديل في منظومة العقوبات الأوروبية، لو كانوا أصحاب نزعة إنسانية حيال سورية كما يدعون.

وأستطرد الجزائري في توضيحه لـ«الوطن» قائلاً: «إن عقاب المنظومة المصرفية الرسمية أدت إلى نشاط شبكات المصارف والتحويل من السوق الموازية، وهذا ليس بالأمر الجيد، لا للمصارف الدولية ولا للحكومة السورية، إذ تصعب مراقبة تلك الشبكات».

وأكد الجزائري أن استخدام رقم ٤٠٠ كعقد تضخم، كان استناداً لإحصائية رسمية للمكتب المركزي للإحصاء.

هذا ونقلت الصحيفة عن رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس تصريحات بأن الإنتاج في بعض القطاعات تقلص ٥٠-٦٠ في المئة.

وخلال اتصال «الوطن» مع الجزائري للتأكد مما نشرته الصحيفة على لسانه، أكد أن الموضوع لم ينشر بشكل واضح ومفصل وفقاً لتصريحاته للصحيفة التي أجرت معه اللقاء (تحمل الجنسية المصرية وكانت مع فريق الصحفيين الذين زاروا سورية مؤخراً)، منوهاً بأن حديثه كان يركز على أثر العقوبات على الاقتصاد السوري وخاصة الأوروبية، فرغم أن العقوبات الأوروبية استتقت الدواء والغذاء، إلا أن تطبيق العقوبات كان مخالفاً، إذ تمنعت المصارف الدولية عن تمويل حتى صفقات الدواء والغذاء

نقلت صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق همام جزائري تصريحات بأن البنوك العالمية قد خلقت منطقتها العازلة في سورية، فالسلع التي يتم تصديرها إلى سورية محرومة من التسهيلات الائتمانية، وحتى انتقال المدفوعات الدولية، لذلك لا يمكن أن تدفع حتى إذا كان لديك المال.

وأن المستوردين يلجؤون إلى شبكات غير رسمية، الأمر الذي زاد من التكاليف بشكل كبير.

ونقلت الصحيفة عن الجزائري تصريحات بأن التضخم قد ارتفع ٤٠٠ في المئة منذ عام ٢٠١١.

وأشارت الصحيفة إلى دراسة لصندوق النقد الدولي هذا العام بأن ثلثي السوريين يعيشون في فقر مدقع، ارتفاعاً من نحو ١٢ في المئة قبل الحرب.

وخلال اتصال «الوطن» مع الجزائري للتأكد مما نشرته الصحيفة على لسانه، أكد أن الموضوع لم ينشر بشكل واضح ومفصل وفقاً لتصريحاته للصحيفة التي أجرت معه اللقاء (تحمل الجنسية المصرية وكانت مع فريق الصحفيين الذين زاروا سورية مؤخراً)، منوهاً بأن حديثه كان يركز على أثر العقوبات على الاقتصاد السوري وخاصة الأوروبية، فرغم أن العقوبات الأوروبية استتقت الدواء والغذاء، إلا أن تطبيق العقوبات كان مخالفاً، إذ تمنعت المصارف الدولية عن تمويل حتى صفقات الدواء والغذاء

ووقد جاء ذلك في سياق مقال حول الاقتصاد السوري بعد خمس سنوات من الحرب نشرته الصحيفة منذ أكثر من أسبوع.

## الوطن

وضع رئيس دائرة الشركات في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك جهاد الناصر نفسه والدائرة التي يعطها مع مواجهة مع التجار والجمارك في الوقت ذاته عندما قدم مداخلته أمس خلال ندوة الأربعماء التجاري التي كانت تحت عنوان: الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير.

حيث أشار إلى امتلاك مديريات التجارة الداخلية الصلاحية للتدخل والتحقق من البيان الجمركي والتحقق من صحة الفواتير للمستوردين والمتجنين وكل الحلقات التجارية، مستنداً بذلك إلى نص أحد القوانين الذي يجيز لهم هذا الحق وخاصة عندما يتم إبراز بيانات جمركية من بعض أصحاب المحال التجارية لمستوردين من غير المحافظة التي يمارس فيها أعماله ونشاطاته. لافتاً إلى أن البعض يبرز البيان الجمركي بدلا من الفاتورة لذلك يتدخل عناصر التجارة الداخلية للتحقق من البيان المعروض.

وقد دار جدل متشعب بين بعض التجار ومسؤولي الجمارك من جهة وممثل مديرية التجارة الداخلية بدمشق من جهة أخرى حول صحة أو عدم صحة هذا التدخل وهذه الصلاحية حيث تدخل القلاع قائلاً «هناك تعسف في استخدام الحق من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك على اعتبار أن المستوردين مشترون وموجودون في جميع المحافظات ومن حق أي تاجر أو أي من الحلقات التجارية الأخرى من حلقات الجملة أو نصف الجملة أو المفروق شراء بضاعته من أي مستورد ضمن الأراضي السورية» داعياً لتقديم البيان الجمركي الخاص بهذه البضاعة بغض النظر عن المحافظة أو الأمانة الجمركية المصدره لهذا البيان، وإلى ضرورة التنسيق لحل مثل هذه الإشكالات بين وزارة الاقتصاد والمالية والتجارة الداخلية والجمارك وجهات أخرى معنية مع التجارة.

وكان قيل ذلك تدخل رئيس قسم الشؤون العامة في مديرية جمارك دمشق رائد سعد موضحاً أن مسؤولية التحقق من البيان الجمركي ورسومه ووثائقه تقع

## «تموين» و«جمارك» و«تجار» وجهاً لوجه في الأربعماء التجاري

## التجار: عفا الله عما مضى في بيانات البضاعة القديمة.. والجمارك ترد: البيان الجمركي لا عمر له

«التموين» ترفع سقف  
صلاحيتها بالقانون..  
والقلاع: هناك تعسف  
باستخدام الحق

التصدير وهي من صلاحيات المديريات الإقليمية في كل محافظة دون العودة للإدارة العامة ودعا إلى تقديم مذكرة تتعلق ببعض الشكاوى المقدمة من بعض الصناعيين حول التسويات في التعريف والرسوم الجمركية للوقوف على هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها مقراً بأن رسوم الألبسة الجمركية مرتفعة. وعلى صعيد الإدخال المؤقت بين مدير اقتصاد دمشق حسام شالاتي أنه تعليق للرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد معفاة من أنظمة القطع ومن إجازة الاستيراد وهي ثلاثة أنواع رئيسية وثنائية للتصنيع وإعادة التصدير وإدخال التصنيع والإعادة المستوردة قبل إعادة تصديرها والسماح باستيراد نوعي نظام أجور الاستصناع والقرض الكويتي حيث يشترط تحقيق نسبة ٤٠٪ قيمة مضافة للبضائع المستوردة قبل إعادة تصديرها والتخليص بالمستحقة مواد أولية جديدة بقيمة القيمة المضافة المتحققة لأصحابها وأن الإدخال المؤقت يتم بموافقة الجمارك مباشرة بلا إجازة استيراد ويقصر دور وزارة الاقتصاد على الإشراف العام على تعليمات وقرارات الإدخال المؤقت.

القرارات والبنود المتضمنة في البيانات الجمركية. هذا وتدخل عدد من التجار وكل أدلى بدلو، وطالب البعض بضرورة الأخذ بمبدأ «عفا الله عما مضى» من بضائع قديمة لازالت دوريات الجمارك بين القبية والأخرى تطلب ببياناتها عبر المداخات لمستودعات أصحابها. وقد بين مدير الشؤون العامة في جمارك دمشق أن البيان الجمركي ليس له عمر أو زمن محدد ما دامت البضاعة موصوفة بشكل واضح وديق وان دوريات الجمارك لا تستطيع مخالفة مثل هذه البيانات وإنما عدم الوضوح في البيان أو غياب التوصيف الدقيق لمفرداته وبنوده ووثائقه هي التي تستوجب المخالفة مقراً بوجود أخطاء سابقة مشتركة بين التجار وعناصر الجمارك ولكن القانون هو الذي يحكم هذه المخالفات.

وقد كان مدير جمارك دمشق خالد عسكر أشار إلى أن أبرز المشاكل التي تواجه المديرية هي موضوع تمديد المهلة الممنوحة للإدخال المؤقت للبضائع بقصد التصنيع وإعادة التصدير حيث تعطي مهلتان لها كل منها لمدة ثلاثة أشهر أي مجموع الإدخال المؤقت يصل إلى سنة وهي حسب قوله كافية للتصنيع وإعادة

على عاتق دوريات الجمارك فقط ولا علاقة لمديريات التجارة في هذا الموضوع وأن «أي مستورد أو تاجر وبعد دفع الرسوم الجمركية المترتبة على بضائعه وبينها الجمركي له الحق بالتنقل والتجول ببضائعه في جميع المحافظات السورية وليس للتموين صلاحية التحقق من قانونية أو مدى نظامية أو صحة البيان الجمركي». وذلك قبل أن يتراجع ممثل مديرية التجارة الداخلية بدمشق تحت ضغط الانتقادات ليتمسك فقط بصلاحية التحقق من الفواتير مقراً باختصاص الجمارك بالبيان الجمركي. إلا أن رئيس دائرة الشركات في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عاد ليشاغل عن إشكالية أخرى تتعلق بالبيان الجمركي قائلاً: «لماذا تسمح الجمارك ببيانات منظمة بغير اللغة العربية حيث توقع عناصر التجارة الداخلية في إشكالية مضامين هذه البيانات وعدم القدرة على قراءتها؟» هنا جاء دور مدير جمارك دمشق خالد عسكر ليوضح بأن دالات المنشأ وبنود البيان من اختصاص وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وهي المعني بوضع قراراتها مع وزارة المالية والجمارك جهة تنفيذية لهذه

## فقط ٢,٦ مليار دولار

## ١٣٠٠ مليار ليرة عجز تجاري في ٢٠١٥



٥٠٠ ليرة سورية ستكون النتيجة نحو ٢,٦ مليار دولار، وهو رقم بسيط مقارنة مع مستوردات سورية عندما كانت تصل إلى نحو ١٥ مليار دولار قبل الأزمة في العام ٢٠١١. مشيراً إلى أن الأثر السلبي لهذا العجز التجاري سيعكس على شكل ديون ليست قليلة على الخزينة العامة، بالإضافة إلى أن الفجوة الكبيرة بين المستوردات والصادرات تعني أن العملية الإنتاجية شبه متوقفة، فإذا ذهبنا إلى تحليل منتجات الصادرات سنجدنا في أغلبها منتجات زراعية تخام، مع معاناة واضحة من التضخم المستمر.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصدرة بيئت في جوابها على أسئلة «الوطن» منذ أيام أن صادرات سورية للعام ٢٠١٥ سجلت أخفض قيمة لها قياساً على الأوامر الستة الأخيرة وبلغت نحو ٦٥١ مليون دولار أميركي، وهذا بخلاف ما هو مشهور في الإعلام منذ نحو أربعة أشهر تقال عن دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد عن واقع الصادرات، بيئت فيها أن أول نمو للصادرات السورية خلال الأزمة كان في عام ٢٠١٥، حيث لعب تحسن المناخ الأمني في أماكن متزايدة، وعودة الإنتاج إلى المدن والمناطق الصناعية دوراً مهماً في ذلك، كما سجلت الصادرات السورية معدل نمو يقدر بنحو ٩٪ مسجلاً نحو ١,٤٢ مليار دولار.

## الوطن

علت «الوطن» من مصدر حكومي مطلع على ملف الصادرات والمستوردات أن العجز التجاري خلال العام ٢٠١٥ بلغ نحو ١٣٠٠ مليار ليرة سورية (١,٣ ترليون ليرة)، أي على أساس سعر صرف ٥٠٠ ليرة سورية للدولار، سيكون العجز التجاري نحو ٢,٦ مليار دولار وبنحو ٥,٤٦ مليارات دولار على أساس وسطى نشرات المصرف المركزي عام ٢٠١٥.

إذ بلغ حجم المستوردات التي دخلت إلى سورية خلال العام ٢٠١٥ أكثر من ١٥٠٠ مليار ليرة (١,٥ ترليون ليرة سورية)، حيث بلغ حجم هذه المستوردات ما يزيد عن ١١ مليون طن.

وفيما يتعلق بالصادرات، أوضح المصدر أن ما تم تصديره خلال العام ٢٠١٥ بلغ نحو ٢٠٠ مليار ليرة سورية، بوزن يصل إلى نحو ٤ ملايين طن، بينما كانت المستوردات من الدول العربية إلى سورية خلال العام ٢٠١٥ بلغت ما يزيد عن ٢٩٥ مليار ليرة سورية، وبالنسبة للصادرات إلى الدول العربية فقد وصلت إلى قرابة ١٥٠ مليار ليرة سورية. وأشار المصدر إلى أن هذه الأرقام مسجلة في محضر لدى عدة جهات منها المديرية العامة للجمارك ووزارة الاقتصاد والتجارة

الخارجية واتحاد غرف التجارة، حيث يتم تسجيل القيمة التقديرية للصادرات والمستوردات بالليرة السورية، واحتسابها على أساس نشرة الجمارك العامة. وفي تصريح لـ«الوطن» بين أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور شفيق عريش -والمدبر السابق للمكتب المركزي للإحصاء- أن هذا الفارق في العجز التجاري هو مؤشر على أن النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٥ الذي تم الحديث عنه، هو وهمي وغير صحيح نسبياً، حيث

إن هذا العجز شكل ضغطاً على سعر صرف الليرة السورية، لكون كل عمليات تمويل المستوردات تمت بجزء كبير منها عن طريق مصرف سورية المركزي والجزء الآخر عن طريق التمويل من السوق الموازي، وهو ما أثر على سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، وأدى إلى نتائج على القدرة الشرائية لليرة السورية بشكل أو بآخر.

من جهة أخرى لفت عريش إلى أن التعامل مع رقم العجز على سعر صرف الدولار الحالي وهو بجوالي

## «الخبز» في مؤتمر نوعي

## تكلفة كغ الخبز التمويني ٧٠ ل.س والسياسي ٢١٧ ل.س

## الوطن

خبز الخنالة إلى ٣٠٢ ليرة من دون نسبة هدر. جاء ذلك خلال المؤتمر النوعي لحرفة صناعة الخبز حيث تقدم الاتحاد العام للحرفيين بمذكرة جاء فيها أن حرفة صناعة الخبز بحاجة إلى دعم واهتمام جميع الجهات المعنية بإنتاج رغيف الخبز الجيد والذي هو قوت المواطن الأساسي وأسطه في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

كما تقدم الحرفيون بجملة من التوصيات أولها المطالبة بإعفاء الحرفيين صناع الخبز من ضريبة رسم الخدمات وقيام شركة المطاحن بتسليم الدقيق بشكل متساو في النوعية والنسب بين القطاع العام والخاص وتسليم الدقيق بوزنه الفعلي الاعتيادي. كما أوصى الاتحاد معاملة عمال الأفران حسب واقعهم لأن عمال الأفران يعملون مياومين وغير مقيدين بالعمال الدائم لتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية وهذا مخالف لضمون القانون ١٧ لعام ٢٠١٠ ولا يتناسب مع واقع عمال الخبازين وطلب تخفيض نسبة اشتراك العمال المسجلين بمؤسسة التأمينات الاجتماعية بحيث تصبح ١٠٪ من صاحب العمل و٥٪ من العامل. إضافة لذلك هناك نوعية

أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عثمان حامد لـ«الوطن» تشكيل لجنة جديدة لدراسة إقرار كلفة رغيف الخبز بالتعاون بين الوزارة واتحاد الحرفيين. مؤكداً أنه لا يمكن أن يكون هناك زيادة على أسعار الخبز لأن رفع السعر هو قرار سيادي، منوهاً بأن سعر القمح ونقله وطنه ومتطلبات الإنتاج أكثر بأضعاف مضاعفة من سعر الخبز وأغلب النفقات تتحملها الحكومة ضمن إستراتيجية الحكومة التي رصدت نصف إمكانياتها لدعم رغيف الخبز ودعم المواد التموينية والمطاحن والمازوت والخبوب والخميرة للحفاظ على جودة الرغيف.

وبالأرقام فإن تكلفة صناعة الخبز التمويني تعادل ٧٠ ليرة الكيلو من دون أكياس نايلون وأجور تعبئة. على حين تصل تكلفة صناعة خبز المرقد السياسي الحر إلى ٢١٧ ليرة سورية وسعر كيلو غرام الخبز الواحد من الصمون القاسي إلى ٢٨٣ ليرة سورية في حين تصل تكلفة سعر كيلو الصمون العادي (السوفل) إلى ٣٥٦ ليرة. كما تصل تكاليف كغ صناعة

## «المركزي» يبحث في أتمتة المراسلات مع المصارف العامة

## محمد راكان مصطفى

باقى فروع المصرف في المحافظات. كما تم في الاجتماع الذي عقد يوم أمس في مبنى المصرف المركزي، تناول عدة مواضيع أخرى كالمراسلات الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، إضافة إلى مناقشة موضوع مركز القطع الأجنبي لدى المصارف، وأوضح المركزي أنه تمت الاستجابة لطلبات ترميم مراكز القطع لدى بعض المصارف التي تقدم ضمن خدماتها الأساسية لزياباتها تعاملات بالقطع الأجنبي وتم التزيت لبعض المصارف التي لا يندرج ضمن خدماتها تخديم الزبائن بالتعاملات بالقطع الأجنبي. ومن المواضيع التي تمت مناقشتها نيّة مصرف سورية المركزي بوضع ضوابط تنظم الحساب الجاري المدن، بهدف الاستثمار الأمثل وبالمستوى الأفضل لهذا الحساب، الأمر الذي أبدت بعض المصارف الخاصة تحفظها عليه.

وكان حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام خلال الاجتماع عن انتهاء المصرف المركزي من إجراء عملية أتمتة المراسلات الداخلية في المصرف المركزي وفي فروع المركزي بدمشق ومن المتوقع الانتهاء خلال شهر من تعميم الإجراء وإتمام الأتمتة

تبني نظام تحويلات وتحويل شيكات مختلف في العديد من الجوانب الجوهرية والشكلية ويحقق الغاية بما يتناسب مع ظروف القطر الحالية. ويهدف النظام المقترح إلى تجنب الوردتين واختصار الوقت وتجنب مشكلات الشيكات المرتجعة عبر طلب تحصيل من أي فرع من فروع المصرف المسحوب عليه بالبرلرات السورية كمرحلة أولى وبالعملات الأجنبية لاحقاً، وقد القيمة في حساب المستفيد لدى أي من فروع مصرف آخر وذلك بعد تحقق كل أطراف العملية (فروع المصرف المسحوب عليه، مصرف سورية المركزي، مصرف المستفيد) من المعلومات والوثائق وعدم تعارضها مع مختلف قوائم المنع وتعليمات مكافحة غسل الأموال وفق تعبات تتناسب وقيمة الشيكات المسحوب من جهة. وبعد التحقق من مجموعة من الضوابط يمكن أن يراعى النظام المقترح كاعتبار قيمة الشيك لا تتعارض مع وسطى السحوبات على حساب المسحوب عليه (وقاية أكثر لحماية الحسابات الجامدة) من جهة أخرى.

## رد

## الجمارك ترد على الاقتصاد

رداً على مقالكم المتعلق بتعديل قانون الجمارك نشر في صحيفتكم يوم الثلاثاء ٢٠١٦/١١/٨ مقال بعنوان «ميالة لـ«الوطن» ٢٠٪ من كلفة أي منتج محلي فساد وروتين»، الذي يعده فيه موقوفات تواجه التجارة بشكل عام نتيجة إجراءات كثيرة معقدة في المعاملات الجمركية!

بداية، المقال غير مترابط بالضمون إذ لا علاقة لمقدمته بصورة خاصة بالإجراءات الجمركية في الاستيراد والتصدير باعتبار أن تصريح السيد وزير الاقتصاد اقتصر على تحديد نسبة الفساد في كلف الإنتاج المحلي.

ومن الناحية الجمركية فإن المواد الأولية للصناعة تخضع لرسوم جمركية مخفضة في التعريف الجمركية النافذة خاصة أن معظمها غير مصنع أو نصف مصنع ومسموح بالاستيراد وبتسهيلات مالية وجمركية من حيث تبسيط الإجراءات، ولا بد من الإشارة إلى أن التصدير يحد ذاته لا يخضع لرسوم جمركية ويعامل بإجراءات مبسطة

جداً ويتم إنجاز بيان التصدير بنفس تاريخ تسجيله ولا يخضع إلا للكشف ومعاينة مبسطة بغية التحقق فقط من عدم تصدير بضائع ممنوعة من التصدير.

وفيما يخص الإجراءات التقليدية التي أوردها المقال كمعوقات للتجارة الخارجية ونسبها للجمارك فلا بد من التصويب بأن جميع الإجراءات المذكورة تقع في اختصاص المرافق بما فيها ما ورد في المقال حول عدم كفاية المخابر الموجودة بالمنافذ لإجراء جميع أنواع التحاليل إذ يخضع المخبر المركزي أو يدار في كل من مرافق اللاذقية وطرطوس حالياً من وزارة النقل وليس الجمارك.

وكذلك الأمر حول ما ورد لجهة عدم مطابقة المستندات في أغلب الأحيان للمعايير الدولية، فإننا نوضح أن ما يتم مطابقته هو البضائع وليس المستندات، وتكون المطابقة حسب المواصفات القياسية السورية المعتمدة وليس المعايير الدولية.

المكتب الصحفي للمديرية العامة للجمارك